سام
للحقوق والحريات

# قيود المنصات الاجتماعية على حرية التعبير في الفضاء الرقمي اليمني

مارس 2023

www.samrl.org

# قيود المنصات الاجتماعية

## على حرية التعبير في الفضاء الرقمي اليمني

سام
للحقوق والحريات

## مشروع الحقوق الرقمية

نافذة حقوقية غير ربحية تابعة لمنظمة سام، بدعم من منظمة إنترنيوز، تهدف إلى التعريف بالحقوق الرقمية، ورصد الانتهاكات الرقمية بحق مستخدمي الفضاء الرقمي، حيث تعمل على مناصرة الحقوق الرقمية لليمنيين، بهدف الوصول إلى فضاء رقمي آمن وعادل وحر. تتيح النافذة تقديم البلاغات عن الانتهاكات الرقمية، كما تساهم في توثيقها وتشكيل قاعدة بيانات عنها. وتعمل على إصدار دراسات وأبحاث حول النشاط الرقمي، والحقوق الرقمية والأمان الرقمي، بالإضافة إلى تخطيط وإدارة حملات المناصرة المحلية والدولية.

violations@samrl.org

# مقدمة

تزايد عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في اليمن بشكل واسع في الآونة الأخيرة، وتطورت هذه الوسائل على مر السنين لتصبح مصدرًا مهمًا للحصول على المعلومات والتواصل مع الآخرين.

وتعد هذه المنصات، كـ فيسبوك وتويتر مساحات هامة للتعبير الحر وتشكيل الخطاب العام، كما توفر فرصة للتفاعل والنقاش حول القضايا السياسية والاجتماعية، في اليمن، وبفضل هذا الانتشار الواسع للوسائل الاجتماعية، يستطيع اليمنيون التواصل بسهولة مع العالم الخارجي، ومع ذلك، يواجه المستخدمون في اليمن وبالأخص مجتمع الصحفيين والناشطين، قيودا تفرضها إدارات المنصات الاجتماعية، مثل إزالة المحتوى وتعليق الحسابات وغير ذلك من الإجراءات التي تحد من قدرة المستخدمين على التعبير عن أنفسهم بحرية.

وتتعدد أسباب إزالة المحتوى وتعليق الحسابات، منها: توجهات القائمين على هذه المنصات، وانحياز الخوارزميات، واختلاف السياق الثقافي. وهو ما يحتم على إدارة المنصات الاجتماعية اتخاذ معايير شفافة وواضحة بشأن القيود على المحتوى وتعليق الحسابات، وضمان احترام حرية التعبير والتنوع الثقافي والاجتماعي. كما يجب على المستخدمين أن يتعلموا كيفية التعامل مع هذه المنصات والتعبير عن آرائهم بطريقة مسؤولة ومحترمة للغير.

# حرية التعبير وخطاب الكراهية.. الحدود الفاصلة

تنطوي حرية التعبير على بناء المعرفة من خلال تبادل الأفكار والآراء. فإنشاء مساحة للنقاش المفتوح والتحاور يسمح لنا بتكوين فهم لبعضنا البعض وإدراك قيمة الأمور المشتركة التي تجمعنا وتلك التي تميزنا وتجعلنا مختلفين عن بعضنا البعض. وفي الوقت نفسه، يستخدم البعض حقه في حرية التعبير للترويج لمعلومات خاطئة حول مجموعة ما ولإثارة عدم الثقة وسوء التفاهم، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى التمييز والعنف. طبقا لـ "مشروع تحدي الكراهية" وهو أحد مشاريع "منظمة المادة 19".

يقول رئيس جمعية الإنترنت اليمنية الأسبق، وليد السقاف، في حديث خاص إلى مشروع الحقوق الرقمية: إن التمييز بين الخطاب المحرض على الكراهية والخطاب الذي يندرج ضمن حرية الرأي والتعبير، يعتمد على الحالة والسياق، فأحيانا قد يكون الفرق غير واضح، لكن هناك بعض المبادئ الأساسية للتمييز. بشكل عام، الخطاب المحرض للكراهية يشمل التعبيرات التي تهدف إلى التحريض على العنف أو الكراهية ضد مجموعة معينة بناءً على العرق، الدين، الجنسية، الجنس، الإعاقة، الخ. بينما تشمل حرية الرأي والتعبير الآراء والأفكار والتعبيرات السلمية حتى لو كانت مثيرة للجدل أو غير شائعة. وللتمييز بين الحالتين، يجب التركيز على

محتوى الرسالة والنية وراءها، فإذا كان الهدف هو تحفيز الكراهية أو العنف ضد مجموعة معينة، فإنه يعتبر خطابًا يحض على الكراهية. بينما إذا كان الهدف هو نقل وجهة نظر سلمية أو إثارة نقاش بناء، فإنه يعتبر ضمن حرية التعبير.

ويضيف صحفي البيانات فاروق الكمالي، أيضا في حديث خاص لمشروع الحقوق الرقمية: أعتقد أن المجتمعات العربية قد تخطت على هذه الخطوط فلم نعد نستبينها حقيقة، فمثلا، في مجتمع كاليمن تصير كل كلمة محل شك، وبالتالي هناك من يعدها تحريض وهناك من يعدها كراهية وهناك من يراها عادية وهناك من يجد بها استهداف مباشر، حتى لو سألت شخصا ما: هل أنت من محافظة س أو ص قد تثير ألف علامة استفهام قد تصنف تنمر أو اسحتقار أو استعلاء أو انتقاص أو تحريض.. الوضع لم يعد طبيعيا، بحسب الكمالي.

في أغلب الديمقراطيات لا يعتبر خطاب الكراهية ضربًا من ضروب حرية الرأي والتعبير التي تحميها القوانين، كما أنه لا يأخذ شكلاً معينا وهو الكلام المباشر الواضح، فقد يكون بالتصرف أو الإيحاء أو الكتابة أو حتى الإشارة. بإمكاننا أن نفرق بين حرية التعبير والرأي من جهة وبين خطاب الكراهية من جهة أخرى من خلال الإجابة على أسئلة مثل: ما الذي يمكن أن يترتب على هذا الخطاب من آثار وأفعال؟، من الذي يقدم هذا الخطاب، وما تأثيره، وفيمن يؤثر، وما حدود هذا التأثير؟، بحسب تقرير أعدته الباحثة بلقيس علوان لـ صحيفة اليمني الأمريكي - مايو 2022

يتموقع خطاب الكراهية على الإنترنت في نقطة التقاطع بين عدة توترات: فهو تعبير عن نزاع بين مختلف المجموعات داخل وعبر المجموعات، كما أنه مثال حي عن كيف يمكن للتكنولوجيات ذات القدرات التحويلية، على غرار الإنترنت أن تحمل في طياتها فرصا وتحديات في آن واحد؛ وتفترض خلق توازن معقد بين الحقوق والمبادئ الإنسانية بما فيها حرية التعبير والدفاع عن الكرامة الإنسانية. منظمة اليونسكو - 2015.

# قيود المنصات الاجتماعية

تفرض شركات التواصل الاجتماعي قيودًا على النشر والتفاعل، وقد أدت هذه القيود إلى إغلاق الحسابات والحظر في بعض الأحيان، ومع ذلك، يجادل البعض بأن إغلاق حساباتهم على منصات التواصل الاجتماعي لم يكن دائمًا يأتي بسبب مخالفة أي من السياسات التي تضعها المنصات.

يصعب تغطية جميع الحالات التي تم فيها فرض قيود على المحتوى من قبل المنصات الاجتماعية في تقرير واحد، ولكن سنقدم بعض النماذج والأمثلة على هذه القيود.

في مارس الجاري أغلقت إدارة فيسبوك حساب الصحفي عبد الرحمن أنيس، بعد أن تجاوز عدد متابعيه قرابة الثلاثين ألف متابع. وفي تعليق له، ألمح الصحفي أنيس إلى أنه لم يتمكن من استعادة الحساب الذي أنشأه في العام 2009. ولم يشر قرار الإغلاق الصادر عن ميتا Meta إلى مبررات توقيف حساب مدير تحرير صحيفة 14 أكتوبر، الصحفي أنيس.

في فبراير 2022، اختفى أرشيف الكاتب مروان الغفوري من فيسبوك بشكل مفاجئ، وتلقى رسالة مفادها تعطيل حسابه بشكل دائم دون إمكانية الاستئناف، قبل أن يتمكن من استعادة حسابه بمساعدة مختصين.

في نوفمبر 2021، تم إغلاق حساب الناشط عادل الحسني على فيسبوك بسبب اعتباره شخصاً متوفياً، على الرغم من أنه لا يزال حياً. ولم يتمكن الحسني من استعادة حسابه حتى الآن، ولم يتضح بعد سبب حدوث هذا الخطأ، لكن من المرجح أن تكون الأسباب وراء إغلاق الحساب متعلقة بتقديم جهات معينة شهادة وفاة مزيفة إلى إدارة فيسبوك.

وفي سبتمبر 2021، تم تعطيل حساب المحامي عبد الوهاب قطران على فيسبوك، على خلفية تضامنه مع القاضي العزي عمر ومطالبته بإيقاف تنفيذ إعدامه. يقول قطران: قبل ستة أشهر تضامنت مع القاضي العزي عمر وتلقيت إشعارات من فيسبوك أن منشوراتي تتضامن مع منظمات إرهابية وأشخاص إرهابيين خطرين، وتم حظر حسابي لمدة شهر، واليوم - بعد ستة أشهر- استأنفنا حملة التضامن وطالبنا بوقف تنفيذ الحكم، وتفاجأت أن حسابي معطل بصفة نهائية

في أبريل 2018 تم تعطيل حساب الصحفي فتحي بن لزرق، بعد تمكن جهة -تحفَّظ عن تحديد هويتها- من استخراج هوية مزورة باسمه وتقديمها لإدارة فيسبوك مرفقة بطلب شخصي لإغلاق الحساب. يقول بن لزرق: إنه وثق حسابه مسبقًا ببطاقة الهوية وظل صامدا لسنوات أمام آلاف البلاغات الكيدية، وحينما فشلوا لجؤوا إلى استخراج هوية مزورة وقدموها عبر مكتب محاماة في الخارج على ما يبدو وأغلقوا الحساب.

## الاعتبارات التنظيمية والقانونية

في 2018 تم إنشاء مجلس رقابة في ميتا Meta يتألف من مجموعة من الخبراء والناشطين، للعمل على مراقبة الشبكة الاجتماعية وتحسين سلامة المستخدمين، وكذا مراجعة القرارات التي تتخذها Meta بشأن إزالة المحتوى من المنصة، ويمكن المجلس أيضًا تقديم توصيات حول كيفية تحسين سياسات الشركة لضمان أن تكون أكثر فعالية وشفافية. وتعد هذه المبادرة في Meta خطوة مهمة في تحسين سلامة المستخدمين والحد من انتشار المحتوى المسيء والضار.

كما أوضح مؤسس فيسبوك مارك زوكربيرغ في تدوينة مطولة على فيسبوك (مايو 2021) أن الفريق المسؤول عن تطبيق سياسات معايير المجتمع يتكون من حوالي 30000 شخص، بما في ذلك مراجعي المحتوى الذين يتحدثون تقريبًا كل لغة مستخدمة على نطاق واسع في العالم، عبر مكاتب في العديد من المناطق الزمنية لضمان القدرة على الرد على التقارير بسرعة. ويضيف: تعود الغالبية العظمى من الأخطاء التي نرتكبها إلى أخطاء في تطبيق تفاصيل سياساتنا بدلاً من الخلافات حول ما يجب أن تكون عليه تلك السياسات في الواقع. وبناءً على نوع المحتوى، يتم اتخاذ القرارات الخاطئة في أكثر من حالة واحدة من بين كل 10 حالات يتم مراجعتها من قبل فريقنا.

أما من الناحية القانونية لإبقاء المحتوى المشروع على الإنترنت، ليست الشركات مطالبة بذلك تحت أي إلزام قانوني. حيث إنها شركات خاصة ولها حرية إنشاء وتطبيق شروط الخدمة والقواعد الإرشادية الخاصة بها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتعبير المحمي بقانون حقوق الإنسان، طبقًا لـ تقرير أعدته مسار (مبادرة مصرية معنية بتعزيز الحقوق الرقمية) بتاريخ يناير 2023.

كما لا يوجد التزام قانوني على الشركات الخاصة بحماية أو حتى احترام حق أي مواطن في حرية التعبير، وغالبًا ما تكون حقيقة قيامهم بذلك مجرد نتيجة لخطتهم النهائية، أي أنك ستكون أقل احتمالًا لاستخدام نظامهم الأساسي إذا لم يسمحوا لك بالتحدث عما يدور في ذهنك بصراحة. عندما يتعلق الأمر بما يمكنك وما لا يمكنك نشره على كل منصة وسائط اجتماعية ، فإنهم يضعون القواعد. إذا كنت لا تلتزم بقواعد مجتمعهم، بغض النظر عن مدى صرامة (أو عدم صرامة)، فقد يتم توبيخك أو تقييدك أو حتى طردك بدون تفسير ودون اللجوء إلى القانون، وعليه، لا تنطبق حرية التعبير على منصات التواصل الاجتماعي لأن هذه المنصات مملوكة ومدارة من قبل شركات خاصة. والتي تمتلك الحق القانوني في تحديد ما يمكن وما لا يمكن قوله على المنصة. social intelligence - سبتمبر 2018

بصفتها شركات خاصة، فإنهم أحرار في تحديد وتنفيذ شروط الخدمة الخاصة بهم وإرشادات المجتمع، بما في ذلك المحتوى المحمي بكلمة بموجب قانون حقوق الإنسان. ردًا على ذلك، أوصى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التعبير الشركات باتباع معايير حرية التعبير الدولية في ممارسات تعديل المحتوى الخاصة بها. وهذا يعني أن قراراتهم بشأن المحتوى يجب أن تسترشد بنفس معايير القانونية والشرعية والضرورة التي تلزم الدول عندما تقيد حرية التعبير. ويترتب على ذلك أن قواعد الشركة يجب أن تكون واضحة ومحددة بما يكفي لكي يتنبأ المستخدمون بقدر معقول من اليقين بالمحتوى الذي سيتم استبعاده (مبدأ القانونية). كما يجب أن يخدم التقييد هدفًا مشروعًا بموجب قانون حقوق الإنسان (مبدأ المشروعية)؛ ويجب تطبيقه بأكبر قدر ممكن مع ضمان عدم توفر تدبير أقل تدخلاً (مبدأ الضرورة). مركز بيركلي بجامعة جورج تاون - فبراير 2021

# المنصات الاجتماعية.. فضاء حر أم قمعي؟

يرى الأكاديمي وليد السقاف أن الحسابات السياسية قد تلعب دورًا في فرض قيود على منصات التواصل الاجتماعي، حيث يمكن أن تتأثر هذه المنصات بالضغوط الخارجية والتوجهات السياسية. بالنسبة لاستخدام أطراف الصراع للمنصات ضد خصومهم، فإنهم يستغلون الإبلاغ عن المحتوى بشكل جماعي لإيقاف أو تقييد حسابات معينة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تجاوب من قبل المنصات بناءً على عدد البلاغات، مما يعكس التأثير الجماعي لهذه الأطراف في التلاعب بالمنصات. وهذا بدوره يؤثر سلبا على حرية التعبير للناشطين والصحفيين وغيرهم.

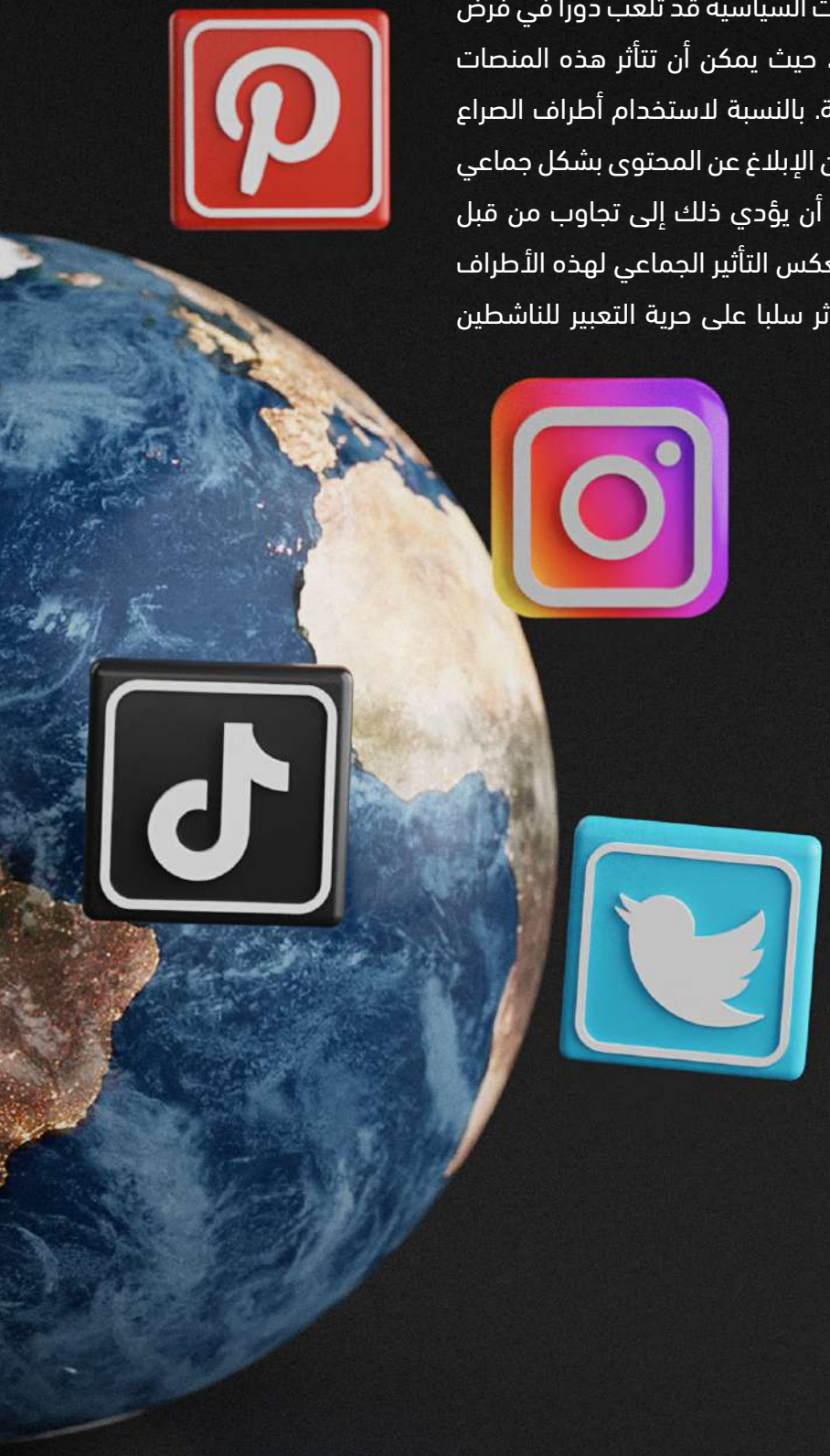

بينما يعتقد الكمالي أن للأمر علاقة بخوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي التي تضع مصطلحات وعبارات محددة في قائمة المحظورات وبالتالي حين يتم كتابة هذا المصطلح أو تلك العبارة في سياق منشور يتم اعتبارها انتهاكا للقوانين التي تنظم النشر في هذا المجتمع أو ذاك، أيضا فيسبوك يتعامل حاليا من العديد من منصات تدقيق المعلومات لمكافحة التضليل وخطاب الكراهية والتحريض على العنف وبالتالي مجرد أن تصنف منصة ما منشور على أنه يندرج في قائمة تضليل أو تزييف أو كراهية فإنه يتم حضر تلك المنشورات ولو بأثر رجعي وهكذا تنموا قائمة المحظورات من الكلمات وتزداد القيود. ويضيف: لا ننكر أن وسائل التواصل الاجتماعي باتت سلاحا فعالا وقوة هائلة تسعى مختلف القوى والأطراف لأنْ يكون لها قدرة وسيطرة عليها، ولهذا تسخرها لتحقيق أجندتها إلى درجة أنه لم يتبق من مصطلح اجتماعي عدا الاسم فقط.

تجذب شبكات المقرات الإقليمية لشركات التواصل -في الوضع الطبيعي- مزيدًا من الاستثمارات لتلك الشركات في كل دولة، كما تخلق فرصًا أكبر للعمل وتترك أثارًا اقتصادية وثقافية واجتماعية مختلفة. من جهةٍ أخرى، تقود تلك الاستراتيجية الشركات لقوانين وممارسات مختلفة، بما في ذلك تلك التي تنتهك خصوصية المستخدمين أو تفرض قيودًا على حريات التعبير، أو تضع المعارضين تحت الرقابة وتسلب النشطاء حقهم في حرية الرأي والتعبير.هذا التهديد الذي يواجهه المواطنون عادةً يزداد بشكلٍ ملحوظٍ في الدول التي تُعتبر حكوماتها دكتاتورية أو استبدادية أو شعبوية، أو في المناطق التي تمارس فيها السلطات ممارساتٍ تعسفيةٍ تجاه الأقليات أو النقاد والمعارضين، الأمر الذي شهد -وما يزال- تزايدًا مطردًا خلال الفترة الماضية. وفق تحقيق لـ إمباكت الدولية لسياسات حقوق الإنسان (وهي مؤسسة فكر مقرها لندن تُعنى بسياسات الدول والمؤسسات الربحية وغير الربحية)، نُشر بتاريخ سبتمبر 2019.

يقول مؤسس ورئيس المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، الباحث رامي عبده، في الواقع الرقمي اليوم، يتم تحديد حرية الكلام والتعبير بشكل متزايد من قبل شركات وسائل التواصل الاجتماعي المنوط بها إدارة التوازن غير المستقر بين التواصل المفتوح والرقابة على خطاب الكراهية. ولكن بدون وجود مدونة سلوك تضمن حماية حقوق الإنسان، فإن هذه الشركات الخاصة غالبًا ما تخضع للضغط من الحكومات وتسمح باستخدام قنواتها كأدوات للقمع. (ميدل إيست آي - 14 أكتوبر 2019)

# اختلاف السياق الثقافي

حول إمكانية مساهمة اختلاف السياق الثقافي في إحداث لبس وسوء فهم لدى القائمين على منصات التواصل الاجتماعي، يقول البروفيسور وليد السقاف: إن هذا يحدث كثيرا لا سيما على الانترنت، ويعود ذلك إلى اختلاف التعبيرات والمصطلحات والرموز بين الثقافات المختلفة، ويتابع: قد لا يفهم القائمون على المنصات الاجتماعية دائمًا الدلالات الثقافية للمحتوى المنشور وقد يتم تفسيره بطريقة خاطئة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى حظر أو تقييد المحتوى بشكل غير مبرر بسبب الفجوة الثقافية وقلة الفهم، مستدلًا بما تم مناقشته مؤخرا في ميتا Meta حول استخدام عبارة "شهيد" واعتبارها من قبل المسلمين طبيعية بينما اعترضت عليها بعض الجهات.

ويرى مدقق الحقائق فاروق الكمالي أن السياق الثقافي ربما يكون أكثر تأثيرا في حال الحديث عن العرب والغرب لكن السياق الثقافي العربي في شكله العام في البلدان العربية كاملة هو سياق متقارب ومتداخل ومترابط في حقيقة الأمر، لكن الحالة التي خلقتها وسائل التواصل الاجتماعي في الوطن العربي وداخل كل قطر، هي الصراع بين الأجيال، بين القديم والجديد، بين من يريد أن يتخلص من كل القديم وينسى أن أغلب الموجود في الواقع هو القديم.

في تقرير أعدته المادة 19 (وهي منظمة حقوقية معنية بحرية التعبير ) بتاريخ يونيو 2022، حول ممارسات تنظيم المحتوى في ثلاث دول (البوسنة والهرسك وإندونيسيا وكينيا)، شملت النتائج الرئيسية للتقرير أن منصات التواصل الاجتماعي تفتقد لفهم السياقات الثقافية والاجتماعية المحددة واللغات المحلية. ويُرتبط هذا الانعدام بشكل كبير بعدم رغبة أو عدم تخصيص الموارد من قِبل منصات التواصل الاجتماعي لمعالجة بعض السياقات الدولية أو الإقليمية التي لا يرونها من ذوي الأهمية العالمية الاستراتيجية، بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الآليات الحالية التي أنشأتها منصات التواصل الاجتماعي للسماح للمستخدمين بالاحتجاج على قرارات تنظيم المحتوى غير فعالة بشكل كاف.

وتنقل صحيفة ميدل إيست آي (1 أكتوبر 2019) عن خبراء قولهم إن شركات وسائل التواصل الاجتماعي لم تستثمر أموالاً كافية لضمان تعديل المحتوى، لا سيما في اللغات الأجنبية أو في السياقات السياسية الدقيقة، بدقة، مما يجعل المنصات عرضة للروبوتات والمتصيدين الذين يقدمون شكاوى ضد الحسابات ذات الحجم الكبير.

## انحياز الخوارزميات واحتمالية الخطأ

يمكن لشركات التواصل الاجتماعي تصفية الكلام، وبالتالي الحد من حرية التعبير، باستخدام كل من البشر والذكاء الاصطناعي لمراجعة المحتوى الذي قد لا تكون مشاركته مشروعة. تتضمن معظم هذه المراجعة، خاصة تلك التي لا تطالب بها شكاوى من مستخدمين آخرين، استخدام خوارزميات تقوم بالبحث عن المحتوى. يتم ذلك عن طريق خوارزميات تنظيم المحتوى أو ما يسمى بفلاتر التحميل، والتي إن تم تصميمها بشكل سيئ، يمكن أن تؤدي إلى حظر الكثير من المحتوى الشرعي والقانوني إلى جانب العناصر غير القانونية، وعليه، فإن تنظيم الكلام عبر الإنترنت أمر معقد، ولكن إذا تركنا الأمر لشركات التواصل الاجتماعي وخوارزمياتها، فإن حرية التعبير ستتضرر. (اتحاد الحريات المدنية لأوروبا - أكتوبر 2021)

يشير الدكتور السقاف إلى أن الخوارزميات تطورت بشكل لافت في السنوات الاخيرة ولكنها ما تزال قاصرة ولا تسمح بالاستغناء عن المراجعين البشريين، ويضيف: تظل الخوارزميات تعاني من ضعف في التفسير وفهم السياق والنوايا لا سيما باختلاف الثقافات واللهجات، وقراراتها في بعض الأحيان قد تكون منحازة للثقافة الخاصة بالمبرمجين في الغرب مما يحقق عدم انصاف للمستخدمين من الثقافات الاخرى. لذا يظل الدور البشري ضروريًا للتحقق من صحة النتائج وضمان استجابة أكثر دقة وبإشراف قطاع واسع من الأشخاص ومن خلفيات وثقافات متنوعة.

من جانبه، يوضح الصحفي الكمالي أن الخوارزميات هي أكواد برمجية صنعها أشخاص لهم قدرة معرفية مهما بلغت تظل محدودة، وبالتالي فإن إنشاء هذه الأكواد تم بناءً على ما يمتلكونه من قدرات معرفية إضافة إلى ما قدمه آخرون من تصورات وأيضا ما تضعه مجموعة من الدول من تشريعات وقوانين تعد فعلا أو قولا أو صورة على أنها انتهاكا، فمثلا الدماء تعد انتهاكا للمشاعر الإنسانية وتؤذي نفسية المجتمعات الغربية، لكن المواطن اليمني لا يجد مشكلة في مشاهدتها ونشرها وتداولها والحديث عنها، ولهذا ينشر صورة تدفع فيسبوك لحجبها أولًا ولحظر الحساب ثانية، حسب كلامه.

قد يؤدي الاستخدام المتزايد لخوارزميات الذكاء الاصطناعي في انتقائية المعلومات المضللة بشكل تلقائي وأنواع المُحتوى الأخرى إلى الإفراط في الرقابة على المحتوى المشروع، وبالتالي انتهاك حُريّة المؤلف في التعبير وحقه في الوصول إلى المعلومات. وقد تكون لهذه الخوارزميات أيضاً تحيزات كامنة، كما وقد تكون عرضةً للتلاعب... وعليه، لا تزال الخوارزميات غير دقيقة بما فيه الكفاية لاستخدامها بطريقة مميكنة بالكامل في تنظيم المحتوى. كما أنها تنطوي على نقاط ضعف إجرائية تشمل غياب الرقابة والشفافية بشأنها. وبما أن الخوارزميات تخضع لكلّ من التحيز الضمني والصريح المحتمل في تصميمها وفي بيانات التدريب المستخدمة لتطويرها، فإن الأمر يطرح بشكل متزايد مشاكل كبيرة، لا سيما متى كانت الشركات قد حدت أيضاً من قدرة المستخدمين على اللجوء إلى عملية طعن يديرها إنسان. (تقرير لجنة النطاق الواسع - مصدر سابق)

## مسؤولية المنصات الاجتماعية

يوصي البروفيسور وليد السقاف، بضرورة أن تعمل إدارة المنصات الاجتماعية على وضع معايير واضحة وشفافة للسلوك المقبول وبلغة سهلة وغير قابلة لتأويلات مختلفة، والاعتماد على مراجعين بشريين لتقييم السياق والنوايا لا سيما أشخاص ذوي كفاءة واطلاع على الثقافات التي يأتي منها المستخدمون، وأيضا تحسين الخوارزميات لتحديد المحتوى المسيء بشكل أكثر دقة، بالإضافة إلى التعاون مع منظمات المجتمع المدني والنشطاء المحليين المستقلين لفهم السياق الثقافي والاجتماعي. بذلك، تضمن المنصات تحقيق توازن بين حرية التعبير والتصدي للمحتوى المسيء.

ويردف: أود أن أعرب عن شكري لمشروع الحقوق الرقمية الذي يساهم في إيصال صوت المستخدمين إلى المنصات الاجتماعية، والتي -بدورها- عليها أن تتجاوب معكم وتقوم بالتواصل مع مجتمع المستخدمين وتستمع لآرائهم ومخاوفهم، وعليهم أن يستمروا في تحسين الأدوات والموارد للمستخدمين للإبلاغ عن المحتوى المسيء والتعامل معه، بما يمكن هذه المنصات من تعزيز بيئة تفاعلية أكثر كفاءة وأمانًا واحترامًا لجميع المستخدمين. كما يجب على المنصات ضمان وجود إجراءات استئناف سريعة واضحة وعادلة للمستخدمين الذين يعتقدون أن حساباتهم أو محتواهم قد تم التعامل معها بشكل غير صحيح.

من المهم، من وجهة نظر حماية حرية التعبير أن تضع الشركات إجراءات تسمح بالطعن في قرارات الحظر وفي قرارات تخفيض مرتبة المحتوى وإزالته، وتعطيل أو تعليق الحسابات، وهذا يستلزم إخطارًا مفصلًا بالإجراء الذي تم تطبيقه، وتوفير إمكانية للطعن في الإجراء مباشرة من خلال خدمة الشركة، وإخطارًا بالقرار الذي تتخذه الشركة بخصوص الطعن المقدم. بحسب تقرير معمق لـ لجنة النطاق الواسع Broadband Commission (وهي لجنة دولية تأسست عام 2010 من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو بهدف تعزيز الوصول إلى الإنترنت العالمي) نشر في سبتمبر 2020.

ينبغي أن تلتزم قراراتها بنفس معايير القانونية، والضرورة، والمشروعية الملزمة للدول عندما تحد من حرية التعبير. ونتيجة لذلك، ينبغي لقواعد الشركة أن تكون واضحة بالقدر الكافي حتى يمكن للمستخدمين التنبؤ، بقدر مقبول من الثقة، بأي محتوى سيتم حظره (مبدأ القانونية). في ظل قانون حقوق الإنسان يجب أن تخدم القيود غرضًا مشروعًا (مبدأ المشروعية)، ويجب أن تُطبق القيود على نطاق ضيق وبدون اللجوء إلى إجراءات تدخلية (مبدأ الضرورة). مسار - مصدر سابق

إن تحميل منصات وسائل التواصل الاجتماعي مسؤولية إزالة المحتوى القانوني سيحفزهم على إنشاء نظام مراجعة يأخذ في الاعتبار بشكل مناسب حرية التعبير للمستخدم. ولضمان بقاء الأمر كذلك، يجب تنظيم صناعة التكنولوجيا بشكل صحيح، وبما يضمن استمرارها في النمو والازدهار دون تقييد حقوقنا. (اتحاد الحريات المدنية لأوروبا - أكتوبر 2021)

## الخاتمة

تشكل القيود التي تفرضها المنصات الاجتماعية على المستخدمين تحديًا كبيرًا، وتثير العديد من الأسئلة والمخاوف بشأن حرية التعبير، وهو ما يستدعي الأخذ في الاعتبار اختلاف السياق الثقافي وأي عوامل أخرى قد تتسبب في حدوث لبس وإشكال لدى القائمين على المنصات. وينبغي للمنصات الاجتماعية الاضطلاع بمسؤولية في حماية حقوق المستخدمين على الإنترنت، وذلك بتوفير معايير شفافة وواضحة لفرض القيود وضمان احترام حرية التعبير والتنوع الثقافي.

سام
للحقوق والحريات

# قيود المنصات الاجتماعية
# على حرية التعبير في
# الفضاء الرقمي اليمني

**مارس 2023**

violations@samrl.org
www.dg.samrl.org

Digital.Rights.Yemen
@SamDigitalRight

سام للحقوق والحريات

www.samrl.org
info@samrl.org